بأنها عين شفافة مالم تقم قرينة يتعين بها المراد من المجاز والمشترك والاجاز

(المطلب الثاني في التصديقات وفيه مباد)

(المبدأ الاول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث) أول تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدي بالترتيب الخاص الي التصديق بالمجهول التصديقي والقضية هي الخبر التام نحو النار أعلى العناصر وتنقسم الي حملية وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافي بينهما ايجابا وسلبا نحو ان غربت الشمس أقبل الليل ونحو الانسان اما جاهل أو عالم والحملية ما حكم فيها أحد طرفيها علي الآخر ايجابا وسلبا وتنقسم الى موجبة وسالبة فالموجبة ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع نحو الانسان أسير الاحسان والسالبة ماحكم فيها بنفي المحمول عن الموضوع نحو لا يثق الانسان بكل الاخوان

(المبحث الاول في أجزاء الحملية وأقسامها) كل حملية فهي مركبة من ثلاثة أجزاء موضوع ومحمول ونسبة بينهما والاول هو المحكوم عليه سواء كان فاعلا أو نائبه أومبتدأ والثاني المحكوم به سواء كان خبرا أو غيره والنسبة علي نوعين كلامية وخارجية فالاولى هي التعلق والارتباط بين الطرفين وهي مورد الايجاب والسلب وتسمي أيضا حكمية والثانية هي وقوع تلك النسبة أوعدم وقوعها والحكم هوادراك ان النسبة الكلامية واقعة أو غير واقعة والجزء من القضية هو النسبة

بالمعنى الثاني لانه ما به يتعلق التصديق وحيث ان كلا من الطرفين له لفظ يدل عليه فكذلك النسبة لابد لها من دال يدل عليها وهذا الدال في لغة العرب هو الحركة الاعرابية والتركيب العربي وعنده المناطقة هو ما يذكر بصورة الاسم كلفظة هو نحو الكلام هو اللفظ وهو يسمى رابطة غير زمانية أو بصورة الكلمة كلفظ كان نحو العلم كان النافع ويسمي رابطة زمانية وباعتبار ذكر الرابطة وعدمها تكون القضية ثلاثية أو ثنائية وباعتبار مدلول الرابطة تكون موجبة أوسالبة

وتنقسم الحملية موجبة وسالبة الى شخصية وكلية وجزئية ومهملة وطبيعية وكل منها الى معدولة ومحصلة وكل منهما الى خارجية وحقيقية وذهنية تضرب جميعها في الموجبات التسع عشرة تبلغ ألفا ومائة وأربعين واليك يساق حديثها ويقام رثيثها

فالشخصية هي ما كان موضوعها جزئيا شخصيا سميت بذلك لتشخص موضوعها نحو أنت انسان وهذا ليس بجماد والكلية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على جميع أفراده نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بفرس والجزئية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على بعض أفراده نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان جمادا

وتسمى كل واحدة من الكلية والجزئية بقسميها محصورة لحصر أفراد موضوعها ومسورة لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على الكلية أو البعضية سمى بذلك لاحاطته بافراد الموضوع كلا أو بعضا مأخوذا من سور البلد المحيط بها وهو في الكلية الموجبة كل ما دل على عموم

الثبوت لجميع الافراد كل وجميع وعامة وطرا وكافة نحو كل متغير حادث وجميع الحادث منتقر الى محدث وفي السالبة كل ما دل على عموم النفي لجميع الافراد كلا شيء ولا أحد ولا ديار ولا رجل وكل نكرة في سياق النفي نحو لا شيء من الانسان بجماد ولا شخص أغير من الله وفي الموجبة الجزئية بعض وواحد نحو بعض الحيوان انسان وواحد من الناس نقاع وفي السالبة بعض ليس وليس بعض وليس كل نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل الحيوان بانسان و بعض الحيوان ليس بانسان

والمهملة هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على افراده بدون نظر الى كلية أو بعضية سميت بذلك لاهمال النظر فيها عن الكلية والبعضية نحو الانسان في خسر وهي في قوة الجزئية لانه يلزم من صدق قولنا ان الانسان لفي خسر مثلا صدق قولنا ان بعض الانسان لفي خسر اذ صدق الحكم على الافراد من حيث هي مستلزم لصدقه على البعض

والطبيعية هي ما حكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة لا على الافراد سميت بذلك لان الحكم فيها على الطبيعة نحو الحيوان جنس والانسان نوع والمعدولة هي ما جعل حرف السلب جزأ من طرفيها أو من أحدهما سميت بذلك لان حرف السلب عدل به فيها عن أصل معناه وهو سلب النسبة وهي ثلاثة معدولة الموضوع وهي ما كان حرف السلب جزأ من موضوعها مثالها موجبة اللانامي جماد وسالبة ليس اللانامي بانسان ومعدولة المحمول وهي ما كان حرف السلب جزأ من محمولها مثالها موجبة الجماد لاعالم وسالبة ليس الانسان بلاناطق ومعدولة الطرفين

مثالها موجبة اللاحي لا عالم وسالبة ليس اللاحيوان بلا جماد والمحصلة هي التي لم يجعل حرف السلب جزأ من طرفيها أومن أحدهما وهي أيضا ثلاثة أقسام محصلة الموضوع ومحصلة المحمول ومحصلتهما

والخارجية هي ماحكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار وجودها الخارجي فلا سميت بذلك لكون الحكم فيها على الافراد الخارجية نحو الانسان حيوان بمعنى كل ماصدق عليه أنه انسان في الخارج يصدق عليه أنه حيوان فيه فشرطها صدق المحمول والموضوع على افراده في الخارج سواء كان في الحال أوالاستقبال أوالمضى

والحقيقية ماحكم فيها على أفراد الموضوع باعتبار امكان وجودها في الخارج امكانا عاما وان لم توجد فيه بالفعل سميت بذلك لكون المعتبر فيها الحقيقة لا الوجود الخارجي نحو كل عنقاء طائر

والذهنية ماحكم فيها على الممتنع وجوده خارجا سميت بذلك لكون الحكم فيها على خصوص مافي الذهن نحو شريك البارى ممتنع

والموجبة من جميع هذه القضايا سواء كانت محصلة أومعدولة تستلزم وجود الموضوع والسالبة لاتستلزمه مثال الموجبة محصلة زيد عالم ومعدولة زيد لاعالم ومثال السالبة محصلة زيد ليس بعالم ومعدولة زيد ليس بلا عالم

(المبحث الثاني في الموجهات) اعلم انه لابد لنسبة القضية موجبة وسالبة من كيفية تتكيف بها في نفس الامر من كونها واجبة الوقوع عقلا لاتقبل الانتفاء نحو الاربعة زوج فثبوت الزوجية للاربعة أمر

واجب عقلا أوغير واجبة الوقوع بل يجوز عقلا خلافها نحو الانسان كاتب فثبوت الكتابة للانسان أمر جائز عقلا فالوجوب فى الاولى والجواز فى الثانية هو كيفية لتلك النسبة فى الواقع وتسمي تلك الكيفية مادة وعنصرا وان ذكر في القضية لفظ يدل عليها نحو كل أربعة زوج بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان سمي هذا اللفظ جهة وسميت القضية حينئذ موجهة

وتنقسم الموجهات الي أربعة أقسام ضروريات ودوائم ومطلقات وممكنات فالضروريات سبع والدوائم ثلاث والمطلقات أربع والممكنات خمس

والضروريات السبع هي الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها بضرورة النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان بحجر بالضرورة

والمشروطة العامة وهي ماقيدت ضروريتها بدوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا

والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما

والوقتية المطلقة وهي ماقيدت ضروريتها بوقت معين نحو كل

قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع

والمنتشرة المطلقة وهي ماقيدت ضرورتها بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما ولاشيء من الانسان بميت بالضرورة وقتا ما

والوقتية وهي عين الوقتية المطلقة مع زيادة التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما و بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما والمنتشرة وهي عين المنتشرة المطلقة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل انسان متنفس في وقت مالا دائما ولاشيء من الانسان بمتنفس في وقت مالا دائما

والدوائم الثلاث هي الدائمة المطلقة وهي ماحكم فيها بدوام النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل فلك فهو متحرك دائما ولا شيء من الفلك بساكن دائما

والعرفية العامة وهي ما قيد دوامها بدوام وضع الموضوع نحو كل آكل فهو متحرك الفم دائما مادام آكلا ولاشيء من آلاكل بساكن الفم دائما مادام آكلا

والعرفية الخاصة وهي عين العرفية العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي

والمطلقات الاربع هي المطلقة العامة وهي ماحكم فيها بفعلية النسبة

ولو في المستقبل بدون تقييد بدوام ولا ضرورة ولا بنفيهما نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي

والوجودية اللاضرورية وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام لا بالضرورة

والحينية المطلقة وهي ما قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب

والمطلقة الوقتية وهي ماقيد اطلاقها بوقت معين نحو كل انسان ضاحك بالاطلاق العام وقت التعجب

والممكنات الخمس هي الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف وسلب الامتناع عن الطرف الموافق نحو كل نار حارة بالامكان العام بمعنى أن ثبوت الحرارة للنار غير ممتنع فيصدق بانه ضروري أو دائم أو ممكن وسلب الحرارة عنها غير ضروري فيصدق بانه ممتنع أو ممكن أو دائم وكذلك نحو لاشيء من الحار ببارد بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي ماحكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين فكانتا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان غير واجب وغير ممتنع * والممكنة الدائمة وهي ماقيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم

بالامكان دائما * والممكنة الوقتية وهي ماقيد امكانها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت وضعه الورق بيده * والممكنة الحينية وهي ماقيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل جائع بالامكان حين هو آكل فهذه هي الموجهات وقد أبلغها بعضهم الي عشرين وبعضهم الى احدى وعشرين وبعضهم اقتصر على ثلاث عشرة وبعضهم على ست عشرة وبعضهم صرح بانها لا تنحصر في عدد

وتنقسم الموجهات الى بسيطة ومركبة فالمركبة هي الممكنة الخاصة وكل ماذكر فيها لا دائما أولا بالضرورة وما عداها بسيطة ولفظة لا دائما في قوة قضية مطلقة عامة ولفظة لا بالضرورة في قوة ممكنة عامة والتركيب فيما هما فيه من قضيتين مختلفتين في الكيف متفقتين في الكم الاولى منهما صدر القضية وهو ما قبل لفظة لا واسمها ما كان لها قبل زيادة لا والثانية منهما هي معنى لا دائما أولا ضرورة فان كانت الاولى موجبة تكن الثانية سالبة وبالعكس مثال ما فيه الا دائما موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما فما قبل لا دائما مشروطة عامة موجبة ولا دائما في قوة مطلقة عامة سالبة قائلة لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام لان ثبوت تحرك الاصابع للكاتب اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فما قبل لا مشروطة عامة سالبة ولا دائما

في قوة مطلقة عامة موجبة قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب سكون الاصابع عن الكاتب اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة الموجبة وعلى هذا قياس كل مافيه لادائما ومثال مافيها لاضرورة موجبة كل انسان ضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فما قبل لا مطلقة عامة موجبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة سالبة قائلة لاشيء من الانسان بضاحك بالامكان العام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب وهو معنى الممكنة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فما قبل لا مطلقة عامة سالبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان ضاحك بالامكان العام لان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهو معنى الممكنة العامة الموجبة والتركيب في الممكنة الخاصة من موجبة وسالبة ممكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة فنحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى كل انسان كاتب بالامكان العام لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام لان معنى ثبوت الكتابة للانسان بالامكان الخاص ان الكتابة ليست بواجبة وعدمها كذلك وهذا معنى الممكنتين العامتين كما وضح

(المبحث الثالث في أجزاء الشرطية وأقسامها) كل شرطية فهي مركبة من جزأين يسمى أولهما مقدما لتقدمه ذكرا وثانيهما تاليا لتلوه للاول وتنقسم الى متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي ماحكم فيها بتعليق

التالى على المقدم وهى موجبة وسالبة فالموجبة هى ماحكم فيها بثبوت التالى على تقدير ثبوت المقدم نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة هى ماحكم فيها بعدم ثبوت التالى على تقدير ثبوت المقدم نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود :

وتنقسم الى لزومية واتفاقية فاللزومية هي ما استلزم فيها المقدم التالى لعلاقة بينهما توجب ذلك بان يكون المقدم علة عقلية فى التالى نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان جزء من حقيقة الانسان والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه أوسببا شرعيا نحو ان زالت الشمس وجب الظهر أو عاديا نحو ان عدم الماء عدم النبات أو يكون المقدم والتالى معا معلولى علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء لان الاضاءة ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس * والاتفاقية هى ماليستلزم فيها المقدم التالى بان لم يوجد بينهما علاقة ومناسبة موجبة لذلك بل بمجرد توافق صدق الجزأين نحو ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا

والمنفصلة هى ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها أو بعدم التنافي بينهما والاولى الموجبة نحو العدد اما زوج أو فرد والثانية السالبة نحو ليس اما أن يكون هذا كاتبا أو شاعرا

وتنقسم الى قسمين عنادية واتفاقية فالعنادية هي ما كان التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتيا بان يكون ذات مفهوم كل من الطرفين ينافى ذات مفهوم الآخر فى الايجاب ولا ينافيه فى السلب كما فى المثالين

قبل والاتفاقية هي ما لم يكن التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتيا بل كان لاتفاق ثبوت أحدهما لشيء دون الآخر كما اذا اتفق في انسان اسود انه لا يكتب فيقال هذا الانسان اما أسود واما كاتب فعدم اجتماع الطرفين حينئذ ليس ذاتيا لجواز اجتماعهما عقلا في شخص واحد وكل من العنادية والاتفاقية ثلاثة أقسام مانعة جمع فقط ومانعة خلو فقط ومانعتها وتسمى حقيقية * فمانعة الجمع هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه صدقا فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء والاخص من نقيضه نحو الجسم اما أبيض أو أسود وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والاعم من نقيضه نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء غير شجر أو غير حجر * ومانعة الخلو هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه كذبا فقط فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء والاعم من نقيضه نحو الجسم اما غير أبيض أو غير أسود وزيد اما في البحر أو لا يغرق وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والاخص من نقيضه نحو ليس اما أن يكون هذا الجسم اما أبيض أو أسود

والحقيقية هي ما حكم فيها بتنا في طرفيها أو عدمه صدقا وكذبا فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء ونقيضه أو من الشيء والمساوي لنقيضه نحو العدد اما زوج أو لا زوج والعدد اما زوج أو فرد وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والمساوي له نحو ليس اما ان يكون هذا الشيء انسانا أو ناطقا هذا في المنفصلة العنادية وأما في المنفصلة الاتفاقية فما تعتبرها هي ما تركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق

صدقا وكذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيهما مثالها ماتقدم في الاسود غير الكاتب ومانعة الجمع هي ما تركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق صدقا فقط ولا ينافيه بحسب الذات ومثالها قولك في الاسود المذكور هذا الانسان اما أبيض أو كاتب ومانعة الخلو فقط هي ما تركبت من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق كذبا ولا ينافيه بحسب الذات فيه مثالها قولك في المذكور هذا اما أسود أولا كاتب

وتنقسم الشرطية مطلقا متصلة أو منفصلة كما انقسمت الحملية الى أربعة أقسام شخصية وكلية وجزئية ومهملة باعتبار الحكم باللزوم او العناد فالشخصية هي ما حكم فيها باللزوم أو العناد في حالة أو زمن معينين كقولنا في المتصلة ان جئني اليوم اكرمك أو ان جئتني زائرا أكرمك وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الانسان وهو في الدار نائما أو مستيقظا أو اما أن يكون الانسان اليوم غنيا أو فقيرا والكلية هي ما حكم فيها باللزوم أو العناد في جميع الاحوال أو الازمان كقولنا في المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في المنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والجزئية هي ما حكم فيها بما ذكر في بعض غير معين من الازمان أو الاحوال كقولنا في المتصلة قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم باللزوم فيها في بعض من الاحوال غير معين وهو كون الحيوان ناطقا وكقولنا في المنفصلة قد يكون اما أن يكون هذا الشيء نباتا أو جمادا فان الحكم فيها بالعناد في بعض غير معين من الاحوال وهو كون

الشيء المذكور من العنصريات والمهملة ما حكم فيها بما ذكر مع عدم النظر الى الازمان أو الاحوال لا كلا ولا بعضا كقولنا في المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الشيء حيوانا واما أن لا يكون انسانا

وسور المتصلة الكلية الموجبة كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الكلية الموجبة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور الجزئية السالبة فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على السور الكلي الايجابي والاهمال في المتصلة يذكر ان أولو أو اذا وفي المنفصلة بذكر اما وأو * وطرفا الشرطية مطلقا قضيتان متفقتان نوعا أو مختلفتان والمتفقتان نوعا اما حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان والمختلفتان نوعا اما احداهما حملية والاخرى متصلة أو احداهما حملية والاخرى منفصلة أو احداهما متصلة والاخرى منفصلة وهذا الاحد في المتصلة اما المقدم أو التالي فتكون أقسام المتصلة تسعة حمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ومتصلتين نحو كلما ان كان الشيء انسانا فهو حيوانا فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا ومنفصلتين نحو كلما كان دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم * حملية المقدم متصلة التالي نحو ان كان طلوع الشمس علة في وجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * وعكسها نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فالشمس علة

لوجود النهار * حملية المقدم منفصلة التالي نحو ان كان هذا عددا فهو دائما اما زوج أو فرد * وعكسها نحو كلما كان هذا اما زوجا واما فردا فهو عدد * متصلة المقدم منفصلة التالي نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا * وعكسها نحو كلما كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * وتكون أقسام المنفصلة ستة لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفيها حمليتين نحو دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو متصلتين نحو دائما اما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا أو منفصلتين نحو دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما أن يكون لا زوجا أو لا فردا * احدهما حملية والآخر متصلة نحو دائما اما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * أحدهما حملية والآخر منفصلة نحو دائما اما أن يكون هذا الشيء ليس عددا واما أن يكون اما زوجا أو فردا * أحدهما متصل والآخر منفصل نحو دائما اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس طالعة أو النهار غير

موجود

﴿ المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث ﴾

(المبحث الاول في تعريفه وشرطه)

التناقض هو تخالف القضيتين في الكتب تخالفا يقتضي لذاته بصدق احداهما وكذب الاخرى نحو كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بحيوان وشرطه اتحاد طرفي القضيتين ماصدقا وشرطا وزمانا واضافة وقوة وفعلا وجزئية وكلية فان اختلفا في شيء من ذلك فلا يتحقق التناقض بين القضيتين وان تخالفتا في الكيف نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم وزيد قائم زيد ليس بضاحك ونحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق البصر أي بشرط كونه غير أبيض ونحو الزنجي أسود أي بالفعل الزنجي ليس باسود أي بالفعل كله ونحو زيد نائم أي في البيت زيد ليس بنائم أي في السوق ونحو زيد جالس أي في الظهر زيد ليس بجالس أي في العصر ونحو زيد أب أي لعمرو وزيد ليس باب أي لبكر ونحو الخمر في الدن مسكر أي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل * وان كانت القضيتان محصورتين فيشترط في تحقق تناقضهما زيادة على ذلك اختلافهما في الكمية بأن تكون احداهما كلية والاخرى جزئية فلا تناقض في نحو كل حيوان انسان ولاشيء من الحيوان بانسان لكذبهما معا ولا في نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لصدقهما معا فنقيض الشخصية الموجبة مثلها سالبة وبالعكس نحو زيد عالم زيد ليس بعالم ونقيض الكلية

الموجبة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان ليس بعض الانسان بحيوان

المبحث الثاني في تناقض الموجهات

اذا كانت القضيتان موجهتين فيشترط في تناقضهما زيادة على ماتقدم اختلافهما في الجهة فلا تناقض في نحو كل انسان كاتب بالضرورة ولاشيء من الانسان بكاتب بالضرورة لكذبهما معا ولا في نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتبا بالامكان لصدقهما معا لكن ليست كل جهة مخالفة للاخرى تكون نقيضا لها بل لابد من تعيين الجهة التي تكون نقيضا للاخرى فلذلك أفرد الكلام على تناقض الموجهات

وحينئذ فنقول ان تناقض الموجهات ينقسم الى قسمين تناقض بين البسائط وتناقض بين المركبات فبسائط الضروريات السبع تناقض بسائط الممكنات الخمس وبسائط الدوائم الثلاث تناقض بسائط المطلقات الخمس على ترتيب معين عندهم

تناقض بسائط الضروريات

اعلم ان نقيض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة وبالعكس لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة ضرورة ذاتية ايجابا أو سلبا ومفهوم الثانية سلب الضرورة عن الطرف المخالف ايجابا أو سلبا ذاتيا فان كانت الاولى موجبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب الايجاب فتناقضها الممكنة العامة السالبة لانها حكمت بسلب الضرورة عن

ذلك الجانب نحو كل انسان حيوان بالضرورة وليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام وان كانت الاولى سالبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب السلب فتناقضها الممكنة العامة الموجبة لانها حكمت بسلب الضرورة عن ذلك الجانب نحو لاشيء من الانسان بجماد بالضرورة و بعض الانسان جماد بالامكان العام ونقيض المشروطة العامة الكلية الموجبة ممكنة حينية جزئية سالبة و بالعكس نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع على قياس ما تقدم في الضرورية المطلقة والممكنة العامة فكما أن الضرورية الذاتية نقيضها الممكنة العامة الذاتية كذلك الضرورية الوصفية نقيضها الممكنة العامة الوصفية ونقيض الوقتية المطلقة الكلية الموجبة ممكنة وقتية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن فهو أثر للواجب بالضرورة وقت حدوثه وليس كل ممكن أثرا له تعالى بالامكان العام وقت حدوثه لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة في وقت معين ومفهوم الثانية سلب ضرورتها في ذلك الوقت و بينهما تناف واذا كان الوقت زائدا عن قدر النسبة فنقيض الوقتية المطلقة ممكنة حينية لا وقتية نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقت حياته وليس كل انسان بمتنفس بالامكان العام حين حياته ونقيض المنتشرة المطلقة الكلية الموجبة ممكنة دائمة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن معدوم بالضرورة

وقتا ما ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة فى أي وقت ومفهوم الثانية سلب ضرورتها دائما في جميع الاوقات وبينهما تناف

تناقض بسائط الدوائم

ونقيض الدائمة المطلقة الكلية الموجبة هو المطلقة العامة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان دائما وليس بعض الانسان بحيوان بالاطلاق العام لان مفهوم الاولى دوام النسبة في جميع الاوقات ومفهوم الثانية سلبها في بعض الاوقات وبينهما تناف وتناقض ونقيض العرفية العامة الكلية الموجبة هو المطلقة الحينية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل آكل فهو متحرك الفم دائما مادام آكلا وليس كل آكل متحرك الفم بالاطلاق حين هو آكل لان مفهوم الاولى دوام النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع وبينهما تناف فكما أن الدوام الذاتي ينافيه الاطلاق الذاتي كما تقدم في الدائمة المطلقة والمطلقة العامة فكذلك الدوام الوصفي ينافيه الاطلاق الوصفي

تناقض مركبات الموجهات

ماتقدم كان في تناقض بسائط الموجهات وأما الموجهات المركبة فنقيض كل منها قضية منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضي ماتركبت منه وذلك بان تحللها الى موجهين بسيطين وتبحث عن نقيض كل منهما مما تقدم لك فى نقائض البسائط وتأخذ هذين النقيضين وتركبه منهما قضية منفصلة مانعة خلو وقد علمت في الموجهات أن المركبات

ممتنع وهي الممكنة الخاصة وما فيها لادائما ولاضرورة وعلمت ماتركبت منه كل واحدة منها مثلا المشروطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما مركبة من مشروطة عامة موجبة وهي ماقبل لادائما ومن مطلقة عامة سالبة وهي معنى لادائما قائلة لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام فخذ نقيض المشروطة الموجبة وهي الممكنة الحينية السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وخذ أيضا نقيض المطلقة العامة الكلية السالبة وهي الدائمة المطلقة الجزئية الموجبة القائلة بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائما اما أن يكون ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما أن يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وهكذا فنقيض العرفية الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية ودائمة مطلقة ونقيض الوقتية منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية اللادائمة منفصلة مانعة خلو مركبة من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية اللاضرورية منفصلة مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين هذا اذا كانت الموجهة المركبة كلية وأما اذا كانت جزئية فيزاد على ماتقدم من

المنفصلة مانعة الخلو انها لا تتركب من نقيض ما تركبت منه الا بعد تقييد موضوع القضية الثانية المركبة منها الموجبة بمحمول الاولى منهما مثلا اذا اردنا أن نأخذ نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لا دائما حلناها الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام وهو ماقبل لا دائما والى قولنا بعض الحيوان الذي هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام وهو معنى لا دائما مع تقييد موضوعها الذي هو بعض الحيوان بمحمول الاولى وهو انسان ثم نأخذ نقيض هاتين القضيتين على مافى الثانية من التقييد وتركبهما مانعة خلو قائلة دائما اما لاشيء من الحيوان بانسان دائما واما كل حيوان الذي هو انسان انسان دائما وذلك لانه بدون هذه الزيادة قد تكون هذه المنفصلة كاذبة مع كذب الاصل والنقيضان لا يكذبان معا كما في هذا المثال وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لا دائما لان مفهومه أن بعض أفراد الحيوان تارة يكون انسانا وتارة لا وليس معنا بعض من الحيوان معين كذلك بل اما انسان دائما أو غير انسان دائما

المبحث الثالث في تناقض الشرطيات

نقيض الشرطية شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال واللزوم والاتفاق وفي الانفصال والعناد والاتفاق مخالفة لها في الكلية والجزئية فنقيض المتصلة اللزومية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا قولنا قد لا يكون ان كانت الخ ونقيض المتصلة الاتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا قولنا قد لا يكون

ان كان الخ ونقيض المنفصلة عنادية كقولنا دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا قولنا قد لايكون اما يكون الخ ونقيضهما اتفاقية قولنا دائما اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا قولنا قدلايكون اما أن يكون الخ

﴿المبدأ الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث﴾

﴿المبحث الاول فى تقسيمه وتعريفه﴾

العكس ضربان عكس مستو وعكس نقيض فالعكس المستوي هو التقديم والتأخير في طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيفية فاذا أردنا عكس كل انسان حيوان قلنا بعض الحيوان انسان أو عكس لاشئ من الحجر بانسان قلنا لاشيء من الانسان بحجر وقد يطلق العكس على القضية التى هو فيها والعكس لازم للقضية ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم فان كانت القضية صادقة لزم صدق عكسها ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان كانت القضية كاذبة لم يلزم كذب عكسها فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسها وهو بعض الانسان حيوان

﴿المبحث الثاني فى عكس الحمليات غير الموجهات﴾

تقدم لك أن غير الموجهات هي الشخصية والكلية والجزئية والمهملة والطبيعية وان كلا منها موجبة وسالبة معدولة محصلة خارجية وحقيقية وذهنية فعكس الموجبة من الكل موجبة جزئية فاذا قلنا فى الشخصية زيد انسان فعكسه بعض الانسان زيد واذا قلنا في الكلية كل فرس حيوان فعكسه بعض الحيوان فرس واذا قلنا فى الجزئية بعض الانسان

أسود فعكسه بعض الاسود انسان واذا قلنا في المهملة الانسان حيوان فعكسه بعض الحيوان انسان واذا قلنا في الطبيعية الحيوان جنس فعكسه بعض الجنس حيوان واذا قلنا في المعدولة كل اللاحيوان جماد فعكسه بعض الجماد لاحيوان واذا قلنا في الحقيقية كل عنقاء طائر فعكسه بعض الطائر عنقاء واذا قلنا في الذهنية شريك الباري ممتنع فعكسه بعض الممتنع شريك الباري هذا مايقال في الموجبات

واما السوالب فعلى قسمين ماله عكس ومالا عكس له فالاول هو الشخصية والكلية والطبيعية والثاني هو المهملة والجزئية فعكس السالبة الشخصية ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها وهو اما كنفسها نحو زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد واما كلية نحو زيد ليس بفرس عكسه لاشيء من الفرس بزيد وعكس السالبة الكلية اما كنفسها نحو لاشيء من الانسان بفرس عكسه لاشيء من الفرس بانسان واما شخصية نحو لاشيء من الفرس بزيد عكسه زيد ليس بفرس وعكس السالبة الطبيعية كنفسها نحو ليس الانسان بجنس عكسه ليس الجنس بانسان وانما لم تعكس المهملة والجزئية لانهما قد يصدقان ولا يصدق عكسهما كما اذا كان موضوعها اعم ومحمولها اخص فيصدق سلب الاخص عن بعض أفراد الاعم نحو بعض الحيوان ليس بانسان والحيوان ليس بانسان ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص فلا يصدق في الاولى نحو بعض الانسان ليس بحيوان ولا في الثانية الانسان ليس بحيوان

المبحث الثالث في عكس الشرطيات

الشرطيات لا ينعكس منها الا المتصلة واما المنفصلة فلا تنعكس لعدم وجود الترتيب الطبيعي بين طرفيها فالمتصلة اما موجبة أو سالبة أما المتصلة الموجبة كلية أو جزئية فتنعكس موجبة جزئية فانه اذا صدق في الكلية قولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وفي الجزئية قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان صدق في عكسهما قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان والا لصدق نقيضه وهو ليس ألبتة اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان فتضمه لاصل كل من القضيتين اما الثانية هكذا قد يكون اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان وليس ألبتة اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو انسان واما الاولى هكذا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وليس ألبتة اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ينتج ليس ألبتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان وهو محال فيهما لانه سلب الشيء عن نفسه فيكذب النقيض فيصدق الاصل وهو العكس المطلوب وانما لم تنعكس الموجبة الكلية مثلها موجبة كلية لجواز صدق الاصل وكذب العكس حينئذ نحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فعكسه كليا كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا وهو كاذب

واما المتصلة السالبة فان كانت كلية فتنعكس كنفسها لانه اذا صدق ليس ألبتة اذا كان الشيء انسانا فهو حجر صدق ليس ألبتة اذا كان الشيء حجرا فهو انسان والا لصدق نقيضه وهو قد يكون

اذا كان الشيء حجرا فهو انسان فنقضه للاصل هكذا ليس ألبتة اذا كان الشيء انسانا فهو حجر قد يكون اذا كان الشيء حجرا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو انسان وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه فما أدى اليه وهو النقيض محال فيكذب النقيض الاصل وهو العكس المطلوب وان كانت المتصلة السالبة جزئية فلا تنعكس أصلا لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا

﴿المبحث الرابع في عكس الموجهات﴾

اعلم أن لكل من موضوع القضية ومحمولها اعتبارين اعتبار المفهوم واعتبار المصدق فما صدق عليه مفهوم الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهوم الموضوع يسمى وصفه وعنوانه فصدق المحمول باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع غير مراد بل المراد هو صدقه باعتبار مفهومه على الموضوع باعتبار افراده وهذا الصدق تأتى فيه الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق العام على ما تقدم في الموجهات وأما صدق الموضوع باعتبار مفهومه وعنوانه على ذات الموضوع وافراده فبالامكان عند الفرابي و بالفعل عند الشيخ فاذا قلنا كل أسود خادم فالمراد عند الاول ما يمكن أن يصدق عليه مفهوم أسود وعنوانه ولو لم يصدق عليه بالفعل فيشمل الرومي مثلا وعند الثاني ما يصدق عليه مفهوم أسود بالفعل فقط ماضيا كان هذا الصدق أو حالا أو استقبالا والثاني هو التحقيق فلنعول عليه في بيان عكس الموجهات و يكتفي في عدم صدق عكس القضية بتخلف صدق

الاصل والعكس في بعض المواد وأما في اثبات عكسها فلا يكتفي فيه الا بأحد الادلة الثلاثة المشهورة وهي دليل الافتراض ودليل الخلف ودليل العكس فنقول

اعلم ان العكس في الموجبات كالعكس في غيرها من أن عكس الموجبة مخصوصة أو كلية أو جزئية أو مهملة موجبة جزئية وعكس السالبة مخصوصة أو كلية كانفسهما ولا عكس للسالبة الجزئية والمهملة مع الاتفاق في الكيف والصدق لكن يزاد في عكس الموجبات مع ماذكر الاختلاف في الجهة وهي في ذلك على قسمين موجبات وسوالب

أما الموجبات فلا ينعكس منها على ماذكروه الا احدى عشرة قضية الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والخاصتان والوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة واللاضرورية والمطلقة العامة فالاربعة الاول تنعكس مطلقة حينية فتقول الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة تنعكس مطلقة حينية جزئية قائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان باحد الادلة الثلاثة بدليل الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع في القضية الاصلية شيأ معينا مما يصدق عليه عنوان الموضوع وتحمل عليه محمول القضية ثم تحمل عليه ثانيا موضوعها فيتحصل معك قضيتان تضعهما على هيئة قياس ينتج العكس المطلوب فتفرض في المثال المذكور ذات الانسان شيأ معين مما يصدق عليه وهو الآدمي مثلا وتحمل عليه المحمول وهو الحيوان ثم تحمل عليه الانسان باعتبار مفهومه وتضعهما على هيئة الشكل

الثالث هكذا الآدمي حيوان الآدمي انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب أو بدليل الخلف وهو أن تأخذ نقيض العكس المطلوب تضمه الى الاصل على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى مفروضة الصدق فالخلل حينئذ ليس الا من المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل فتكون كاذبة ومتى كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب فتأخذ في المثال المذكور نقيض العكس وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا وتضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية هكذا كل انسان حيوان بالضرورة مادام حيوانا لاشيء من الحيوان بانسان دائما ينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى صادقة فالخلل حينئذ ليس الا من المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل فهي كاذبة واذا كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب والا لارتفع النقيضان أو بدليل العكس وهو ان تعكس نقيض العكس فتجد عكس هذا النقيض منافيا الاصل الصادق ومنافي الصادق كاذب واذا كذب اللازم وهو هذا العكس كذب الملزوم وهو نقيض العكس فيصدق العكس المطلوب فتقول في المثال المذكور لو لم يصدق العكس المطلوب وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا واذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيوان دائما مادام انسانا وهو منافٍ للاصل

الصادق وهو كل انسان حيوان بالضرورة وما نافي الصادق كاذب واذا كذب هذا العكس كذب أصله وهو النقيض لما علمت أن العكس لازم للقضية واذا كذب اللازم كذب الملزوم ومتى كذب النقيض صدق الاصل والا لارتفع النقيضان والاصل هو العكس المطلوب وهكذا تصنع في اثبات هذا العكس لبقية القضايا الاربعة فتقول هي الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان وفي العرفية المشروطة العامتين كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا ينعكس الى قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها بالادلة الثلاثة أو ببعضها

والمشروطة والعرفية الخاصتان ينعكسان أيضا الى مطلقة حينية جزئية لكن بزيادة لادائما فيها وتسمى مطلقة حينية لادائمة وذلك لأنهما مركبتان كما علمت من مشروطة وعرفية عامتين وهما ماقبل لادائما ومن مطلقة عامة مخالفة لهما في الكيف وهي معنى لادائما فعكسهما كذلك يكون مركبا وهو المطلقة الحينية الجزئية اللادائمة فتقول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما ينعكس الى قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما فما قبل لادائما فيها عكس ماقبله فيما بدليل ما تقدم ولادائما فيها عكس لادائما فيهما وذلك لان لادائما في قوة قضية مطلقة عامة مخالفة للصدر في الكيف قائلة لاشيء من الكاتب بمتحرك

الاصابع بالاطلاق العام يلزمها مطلقة عامة سالبة مخالفة لها في الكم وهي ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالاطلاق العام فيعبر عنها بلا دائما مع الحينية المطلقة التي هي عكس ماقبل لادائما فيهما لانه لو كذب هذا العكس لصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما فيقدم هذا النقيض صغري لاصل القضية المطلوب عكسها وهي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ينتج لاشيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهو محال ولا محال الا من نقيض العكس فالعكس صادق وهو معني لادائما في الحينية المطلقة فثبت ان عكس الخاصتين مطلقة حينية لادائمة وبقية القضايا الاحدى عشرة تنعكس مطلقة عامة جزئية ولنبينه في أعمها وهو المطلقة العامة واذا ثبت للاعم ثبت للاخص لزوما فنقول المطلقة العامة الكلية نحو كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام تنعكس الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام بدليل الافتراض وهو ان نفرض ان ذات الموضوع الصادق عليها لفظ ممكن شيأ معينا هو الحادث مثلا ويحمل عليه محمول القضية ثم يحمل عليه عنوان موضوعها فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا الحادث معدوم بالاطلاق العام الحادث ممكن بالاطلاق العام ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب وكذلك الباقي فتقول الوقتيتان نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائما أو وقتا ما ينعكسان الى مطلقة عامة

جزئية قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة وتقول الوجوديتان اللادائمة واللاضرورية نحو كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام لادائمة أو لاضرورة ينعكسان الى مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة

(وأما السوالب فعلى قسمين كلية وجزئية)

أما الكلية فلا ينعكس منها الا ستة الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والخاصتان فعكس الاوليين دائمة مطلقة فنقول لاشيء من الممكن بواجب بالضرورة أو دائما ينعكس الى قولنا لاشيء من الواجب بممكن دائما ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض صغري لاصل القضية هكذا بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام لاشيء من الممكن بواجب ينتج من الاول ليس بعض الواجب بواجب وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق واذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الممكن واجب فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الذي هو لاشيء من الممكن بواجب والاصل صادق فيكون نقيضه كاذبا فملزومه وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب

وعكس العامتين عرفية عامة فنحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا ينعكس الى قولنا لاشيء من

ساكن الاصابع بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع فاذا أوردت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما ينتج ليس بعض ساكن الاصابع بساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس واذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وهو نقيض الاصل المفروض الصدق وهو قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا ونقيض الصادق كاذب فلزومه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب * وعكس الخاصتين عرفية خاصة مركبة من عرفية عامة وهي الصدر تكون عكساً للصدر في الخاصتين وهو العامة كما تقدم ومن مطلقة عامة جزئية وهي معنى لادائما تكون عكساً للمطلقة الكلية التي هي معنى لادائما فيهما فاذا صدق لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أودائما مادام كاتبا لادائما لزم ان يصدق عكسهما عرفيه خاصة قائلة لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب بالضرورة أو دائما مادام ساكن الاصابع لادائما أما صدق العكس فيما قبل لادائما فلما تقدم في العامتين وأما صدقه في لادائما فلانها في هذا المثال بمعنى بعض ساكن الاصابع كاتب بلاطلاق

العام لما قلنا انها عكس لادائما في الخاصتين وهو فيهما بمعنى مطلقة عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائما وينضم هذا النقيض كبري لاصل القضية المطلوب عكسها هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائما ينتج لاشيء من الكاتب بكاتب وهو محال ولا محال الا من نقيض العكس فالعكس صادق

وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروطة والعرفية الخاصتان فينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع لادائما بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيأ معينا وهو زيد مثلا وتحمل عليه موضوع القضية الاولى أوالثانية باعتبار عنوانه وتحمل عليه أيضا محمول الثانية هكذا زيد كاتب زيد ساكن الاصابع فباعتبار هاتين المقدمتين صار زيد موصوفا بانه كاتب وانه ساكن الاصابع مادام وهما متنافيان بدليل صدر الاصل فمتى كان كاتبا لم يكن ساكن الاصابع وبالعكس فيلزم حينئذ صدق مقدمة أخرى أجنبية لازمة لصدر الاصل قائلة زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ولو لم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب

حين هو ساكن الاصابع فنعكس هذا النقيض في المعنى الي قولك زيد ساكن الاصابع حين هو كاتب فتجده منافيا للاصل الصادق ومنافي الصادق كاذب فيكون لازمه وهو النقيض كاذبا فاصله وهو تلك المقدمة الاخرى صادقة واذا صدق كل من الكاتب وساكن الاصابع على زيد باعتبار مقدمتي الافتراض وتنافيا فيه باعتبار الصدر لزم أن يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائما مادام ساكن الاصابع وهذا عكس الصدر لزم أن يصدق عليه أيضا انه كاتب بالفعل وهو بعض من الكاتب فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس العجز ولك ان تركب قياسا من الشكل الثالث صغراه احدى مقدمتي الافتراض وكبراه المقدمة الاجنبية ينتج عكس الصدر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد ليس كاتبا مادام ساكن الاصابع ثم تركب قياسا آخر على هيئة الشكل المتقدم من مقدمتي الافتراض ينتج عكس العجز هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب فاحسن تدبره

المبحث الخامس في عكس النقيض

اعلم أنه جرى الخلاف بين المتقدمين من المناطقة والمتأخرين منهم في تعريف عكس النقيض وأحكامه فاما على مذهب المتقدمين فهو تبديل كل طرف من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخرى مع بقاء الصدق والكيف مثاله في الحمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس حيوانا ليس انسانا ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وعكس نقيضه كلما لم يكن

هذا حيوانا لم يكن انسانا ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض الموافق

وأما على مذهب المتأخرين فهو تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ويسمي على مذهبهم بعكس النقيض المخالف مثاله في الحمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه لاشيء من غير الحيوان بانسان ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا عكس نقيضه ليس البتة اذا لم يكن الشيء حيوانا كان انسانا وحكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي بدون عكس على مذهب المتأخرين ومع العكس على مذهب المتقدمين

المقصد الثاني في القياس

القياس قول مؤلف من مقدمتين متى سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فهذا قياس مركب من مقدمتين أولاهما العالم متغير وثانيتهما وكل متغير حادث فاذا سلمهما الخصم لزمهما قول آخر وهو فالعالم حادث فالنتيجة فيه الا بعد تسليم المقدمتين وان كانتا كاذبتين في الواقع نحو قولك لصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال ينتج ان سلم هذه صهال ومعنى قولنا لذاته ان النتيجة تكون لازمة للقياس باعتبار ذاته وتاليفه وصورته لا باعتبار أمر آخر والا لم يكن قياسا فقياس المساواة نحو أنت مساو لزيد وزيد مساو لعمرو فانه يلزم عند التسليم أنت

مساو لعمرو ولكن لا لذات القياس بل بواسطة أمر معلوم من خارج وهو ان مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء بدليل وجود صورة القياس وتخلف الانتاج نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق ونحو الثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثني عشر ويقسم القياس الى قياس استثنائي وقياس اقتراني فالاستثنائي ما تركب من مقدمتين أولاهما شرطية والاخرى مقرونة بلكن وتكون عين احدى طرفي الشرطية أو نقيضها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود وسمي استثنائيا لاشتماله على لفظة الاستثناء عندهم وهي لكن والاقتراني ما لم يشتمل على لفظة لكن وينقسم الاقتراني الي حملي وهو ما تركب من الحمليات فقط نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وشرطي وهو ما لم يتركب من الحمليات فقط نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا ولا بد وان يشتمل طرفا النتيجة في القياس على حدود ثلاثة حد أصغر وحد أكبر وحد وسط فالحد الاصغر هو ما كان عند أخذ النتيجة موضوعا أو مقدما لها وسمي أصغر لقلة شموله عن الاكبر غالبا والحد الاكبر هو ما كان محمولا أو تاليا لها وسمي أكبر لكثرة شموله غالبا عن الاصغر والحد الوسط هو ما كان مكررا بينهما وتسمى المقدمة التي بها الاصغر صغرى والتي بها الاكبر كبرى مثلا العالم متغير وكل متغير حادث العالم حد أصغر والحادث حد أكبر والمتغير حد وسط ولاقتران هذه الحدود الثلاثة بعضها أربعة أشكال والشكل

كناية عن الهيئة الحاصلة من نسبة الاوسط الى الطرفين الآخرين في الوضع والحمل والتقدم والتاخر

فالشكل الاول ان يكون الحد الوسط محمولا أو تاليا في الاولى موضوعا أو مقدما في الثانية كالمثال ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا

والشكل الثاني أن يكون محمولا أو تاليا فيهما نحو كل انسان حيوان لاشيء من الجماد بحيوان ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان جمادا لم يكن حيوانا

الشكل الثالث أن يكون موضوعا أو مقدما فيهما نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان انسانا كان ناطقا

والشكل الرابع عكس الاول نحو العالم متغير وكل حادث عالم ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان ناطقا كان انسانا

وهيئة نسبة المقدمتين الى بعض في الكم والكيف بأن كانتا كليتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين أو احداهما كلية والاخرى جزئية أو سالبة والاخرى موجبة أو بالعكس تسمى ضربا ولكل شكل من الضروب العقلية ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى كلية أو جزئية موجبة أو سالبة في الكبرى كذلك منها منتج ومنها عقيم ولمعرفة ذلك اشترطوا لكل شكل شروطا بحسب الكم والكيف والجهة فما تحققت فيه الشروط أنتج والا فلا وقد أفردنا الكلام عليها بحسب

اليه في مبحث المختلطات من كتابنا سوانح التوجهات على نظم الموجهات فعليك به فحظ بيانات ايكار وهرائس أفكاره ونتكلم عليها هنا بحسب الكم والكيف فقط فنقول

شروط الشكل الاول

يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان أحدهما بحسب الكيف وهو ايجابه صغراه وثانيهما بحسب الكم وهو كلية كبراه وذلك لان الانتاج في هذا الشكل انما يلزم لزوما مطردا اذا كان الاصغر مندرجا في الاوسط والاوسط شاملا له حتى يلزم من الحكم على الاوسط بالاكبر النتيجة وان لم يكن مطردا كان عقيما فاذا كانت الصغرى سالبة امتنع الانسراج فلم يتحقق الانتاج واذا كانت الكبرى جزئية امتنع الشمول فلا يكون صدق النتيجة مطرد الذات القياس بل تارة يحصل صدقه وتارة لا مع صدق القياس ووحدته مثال ما اذا كانت الصغرى سالبة مع صدق النتيجة لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جماد ينتج لاشيء من الانسان بجماد ومثاله مع عدم الصدق لاشيء من الانسان بحمار وكل حمار حيوان ينتج لاشيء من الانسان بحيوان ومثال ما اذا كانت الكبرى جزئية مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وبعض الحيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك ومثالها مع عدم الصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس

والمقيم في هذا الشكل اثنا عشر ضربا والمنتج أربعة وذلك لانه قد سقط من ضروبه الستة عشر بالشرط الاول ثمانية لانه اذا

كانت الصغرى سالبة فاما كلية أو جزئية وفي كل منهما فالكبرى اما موجبة أو سالبة كلية أو جزئية وسقط بالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا كانت الكبرى جزئية فاما موجبة أو سالبة والصغرى في كل منهما اما كلية أو جزئية ولا تكون الا موجبة لما تقدم فبقي المنتج في هذا الشكل أربعة أضرب وهي ما وجد فيها ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

الضرب الاول أن تكون الصغرى والكبرى كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة ينتج كل انسان متحرك بالارادة

الضرب الثاني أن تكون الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة مثاله كل انسان حيوان لاشيء من الحيوان بجماد ينتج لاشيء من الانسان بجماد

الضرب الثالث أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

الضرب الرابع ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بجماد ينتج ليس بعض الحيوان بجماد

(شروط الشكل الثاني)

ويشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيف والكم شرطان أيضا اختلاف مقدمتيه ايجابا وسلبا وكلية كبراه وذلك لان النتيجة لازمة لذات القياس وما بالذات لا يتخلف وعند انتفاء الشرطين

المذكورين تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع اتحاد صورة القياس فاذا اتفق اختلافهما في الكيف فهما اما موجبتان أو سالبتان وأيا ماكان لايطرد صدق النتيجة فيهما بل تارة تصدق وتارة لامثال الموجبتين مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق ومثالهما مع كذبها كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس ومثال السالبتين مع صدق النتيجة لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الفرس بحجر ينتج لاشيء من الانسان بفرس ومثالهما مع كذبها لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر ينتج لاشيء من الانسان بناطق واذا انتفت كلية الكبرى فاما أن تكون جزئية موجبة والصغرى سالبة واما أن تكون جزئية سالبة والصغرى موجبة وأيا ماكان يصدق القياس وتختلف النتيجة صدقا وكذبا مثالها جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية مع كذب النتيجة لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشيء من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس ينتج ليس بعض الانسان بصاهل ومثالها جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية مع كذب النتيجة كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان بناطق ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثالها كذلك مع صدقها كل انسان ناطق وليس بعض الفرس بناطق ينتج ليس بعض الانسان بفرس والعقيم في هذا الشكل أيضا اثنا عشر لانه سقط بالشرط الاول من ضروبه الستة عشر عانية أضرب عقيمة

لان القضيتين اذا لم تختلفا في الكيف فهما اما موجبتان أو سالبتان وفي كل منهما فاما كليتان أو جزئيتان أو كلية وجزئية وبالشرط الثاني سقط أربعة أضرب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية فهي اما جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية أو جزئية واما جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية أو جزئية وبقيمة أربعة أضرب منتجة لان الكبرى اذا كانت كلية كما هو الشرط الثاني فاما أن تكون موجبة أو سالبة وبموجب الشرط الاول لابد أن تكون الصغرى مخالفة لها في الكيف فتكون موجبة كلية أو جزئية وسالبة كذلك مع الموجبة فالكبرى الموجبة لا تنتج الا مع الصغرى السالبة كلية أو جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الا مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية

الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان لاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من الانسان بحجر

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس ينتج لاشيء من الانسان بصاهل

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان لاشيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر

الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل والضرب الاول والثالث من هذا الشكل لا ينتجان لان ردهما

للشكل الاول بعكس كبراها لانها هي المخالفة للشكل الاول والضرب الثاني منه لا ينتج بعكس الكبرى والا لزم ضرورة كون الصغرى سالبة والكبرى جزئية وهو عقيم في الشكل الاول بل انما ينتج بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والضرب الرابع منه ينتج بدليل الخلف وحاصله ان تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للشكل الاول فينتج نقيض الاخرى الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون النقيض كاذبا فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب ففي المثال المتقدم تأخذ النقيض بعض الحيوان ليس بصاهل وهو كل حيوان صاهل وتضمه كبرى الى الاصل وهي كل صاهل فرس فينتج كل حيوان فرس وهو نقيض صغرى هذا الضرب المسلمة الصادق ونقيض الصادق كاذب فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب

﴿ شروط الشكل الثالث ﴾

يشترط لانتاج الشكل الثالث أيضا شرطان ايجاب صغراه وكلية احداهما وذلك لان النتيجة كما تقدم لازمة لذات القياس وما بالذات لا يختلف وعند انتفاء الشرطين المذكورين تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته فاذا انتفى الشرط الاول بان كانت الصغرى سالبة فالكبرى معها اما موجبة أو سالبة وعلى كل تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته في الحالتين مثالها سالبة والكبرى موجبة مع كذب النتيجة

لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ومثالها سالبة والكبرى سالبة مع كذب النتيجة لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الانسان بصهال ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الانسان بجماد واذا انتفى الشرط الثاني فان كانتا جزئيتين فاما أن تكونا موجبتين أو الصغرى موجبة والكبري سالبة وأياما كان تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته مثالهما موجبتين مع صدق النتيجة بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان صاهل ينتج بعض الفرس صاهل ومثالها كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان حمار ينتج بعض الانسان حمار مثالها والكبرى سالبة مع صدق النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بفرس ينتج بعض الانسان ليس بفرس ومثالهما كذلك مع كذبها بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بناطق ينتج بعض الانسان ليس بناطق وقد سقط بالشرط الاول ثمانية أضرب عقيمة لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة بان كانت سالبة فهي اما كلية أو جزئية وفي كل فالكبرى موجبة أوسالبة كلية أوجزئية والشرط الثاني ضربان لانه اذا لم تكن احداهما كلية فهما جزئيتان والصغري موجبة بمقتضى الشرط الاول والكبرى اما موجبة أو سالبة

وبقيت ستة أضرب منتجة لان الصغرى لابد وان تكون موجبة

فهي اما كلية أو جزئية فان كانت كلية فتنتج مع الكبرى بأقسامها الاربعة وان كانت جزئية فلا تنتج الا مع الكبرى الكلية موجبة أو سالبة

الضرب الاول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق * الضرب الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس بجماد * الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الانسان متحرك بالارادة * الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان كاتب ينتج بعض الناطق كاتب * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان فرس ولاشيء من الحيوان بجماد ينتج بعض الفرس ليس بجماد * الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بحجر بعض الحساس ليس بحجر وهذا الشكل لا ينتج الا جزئية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر ولا يصح حمل الاخص على الاعم ودليل انتاج ضروب الشكل ما عدا السادس والرابع هو عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وأما السادس فدليل انتاجه هو دليل الخلف بان يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحساس ليس بحجر لصدق نقيضه وهو كل حساس حجر فيضم هذا النقيض كبرى الى صغرى الضرب هكذا كل حيوان حساس وكل حساس حجر ينتج كل حيوان حجر وهو مناف

لكبرى الضرب الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بحجر وما نافي الصادق كاذب فالنتيجة الاصلية صادقة وهو المطلوب

(شروط الشكل الرابع)

ويشترط لانتاج الشكل الرابع اذا لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان من الكم أو الكيف أو منهما معافي المقدمتين أو في مقدمة واحدة وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب وأما اذا كانت صغراه موجبة جزئية فيشترط لانتاجه أن تكون كبراه سالبة كلية

وذلك لوجود اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس وحدة صورته في الحالتين فيما اذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية ولاجتماع الخستين فيه حينئذ لان الخستين اما في مقدمتيه أو في مقدمة واحدة فان كانتا في مقدمتيه فيكونان سالبتين أو الصغري سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لاتطرد النتيجة صدقا وكذبا مع صدق قياسها ووحدته مثالهما مع كذب النتيجة لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الصاهل بانسان ينتج لاشيء من الفرس بصاهل ومثالهما مع صدقها لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الحمار بانسان ينتج لاشيء من الفرس بحمار ومثالهما والصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية مع كذب النتيجة لاشيء من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان ينتج لاشيء من الجماد بجسم ومثالهما كذلك مع صدق النتيجة لاشيء من الحيوان بجماد وبعض المتحرك بالارادة حيوان واذا كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة بكونها سالبة جزئية مع

موجبة كلية أو احدى المقدمتين سالبة جزئية صغرى أو كبرى وعلى كل حال يلزم اختلاف النتيجة في قياس واحد صادق مثالهما والسالبة الجزئية صغرى مع كذب النتيجة ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم ينتج ليس كل حيوان متحركا بالارادة ومثالهما مع صدق النتيجة ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان ينتج ليس كل انسان فرسا ومثالهما والسالبة الجزئية كبرى مع كذب النتيجة كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس كل حيوان متحركا بالارادة ومثالهما كذلك مع صدقها كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا ينتج ليس كل ناطق فرسا واذا كانت الصغرى موجبة جزئية ولم تكن الكبرى معها سالبة كذلك كلية فكذلك يحصل اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس لان الكبرى اذا لم تكن كذلك فاما سالبة جزئية أو موجبة كلية أو جزئية مثالهما والكبرى سالبة جزئية مع كذب النتيجة بعض الانسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس بعض الحيوان متحركا بالارادة ومثالهما كذلك مع صدقها بعض الانسان ناطق وليس كل فرس انسانا ينتج بعض الناطق فرسا ومثالهما والكبرى موجبة كلية مع صدق النتيجة بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ينتج بعض الانسان ناطق ومثالهما كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وكل صاهل حيوان ينتج بعض الانسان صاهل وقد سقط بالشرط الاول وهو عدم اجتماع الخستين ثمانية أضرب الصغرى السالبة كلية أو جزئية

مع الكبري السالبة كذلك بأربعة والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية باثنين والصغري الموجبة الكلية مع الكبري السالبة الجزئية بواحد والصغري السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية بواحد فهذه ثانية وسقط بالشرط الثاني عند كون الصغرى موجبة جزئية وهو كون الكبرى سالبة كلية ثلاثة أضرب بعقيمة الصغرى الموجبة الجزئيه مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية والسالبة الجزئية وبقي المنتج خمسة أضرب لان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الكبرى الموجبة بقسميها أو السالبة الكلية فهذه ثلاثة واما موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية فهذا واحد واما سالبة كلية وهي لا تنتج الا مع الموجبة الكلية وهذا واحد فالمنتج خمسة الاول من كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج موجبة جزئية قائلة بعض الحيوان ناطق يرجع للشكل الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة * الضرب الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبري نحو كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان ينتج كالاول بدليل التبديل والعكس * الضرب الثالث من كليتين ينتج سالبة كلية والصغرى سالبة نحو لاشيء من الانسان بجماد وكل ناطق انسان بالتبديل والعكس * الضرب الرابع من كليتين والكبري سالبة نحو كل حيوان متحرك بالارادة ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس المقدمتين * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشيء من

الجماد بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس المقدمتين

وقد رمزنا الى الضروب المنتجة من كل شكل على ترتيبها المتقدم فقلنا

(رموز الشكل الاول)

كوى كبدي كريملي باحظ كأن به لقلب الحب نارا

(رموز الشكل الثاني)

كفى لم لا كرمت بوصل لاه سباه كمال قد فيه صارا

(رموز الشكل الثالث)

كفاني كف كن لي بالصفا كم بنالي كف بعد كهو ستارا

(رموز الشكل الرابع)

ككتبم كل كائنة بخد لسكم كم كان لو بقينا لنارا

كرهت سوا كهولاري بوصل فتلك رموز شكلهو جهارا

فخذ كافا لموجبة وكلي وباللموجب الجزئي أشارا

وخذ لاما السالبة وكلي لجزئي سلبت السين صارا

فهاك وراع شكل قتيل وجد نه الاشكال أنتجت الدمارا

ثم ان القيمة في جميع الضروب المنتجة تتبع الاخس في مقدمتي القياس وقد أشرنا في رمز ضروب الشكل الرابع الى مازاده بعض المتأخرين وتبعه الكثير من أن المنتج منه ثمانية أضرب الخمسة المذكورة والضرب السادس من سالبة جزئية صغري وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ينتج بعض الجماد ليس بناطق والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبري نحو كل

انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مولاثي من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ينتج بعض الجماد ليس بانسان وانما ترك ذكرها هنا ايثارا للاختصار لان عليها أسئلة وأجوبة وشروطا يخرجنا ذكرها عن المقصود وترتيب ضروب هذه الاشكال بحسب أن الكلية أشرف من الجزئية والايجاب أشرف من السلب فما اجتمع فيه الاشرفان فهو الاشرف الاول وهكذا وكل الاشكال ماعدا الاول ترجع اليه عند الانتاج كما رأيت فيما تقدم لانه هو الذى جاء على مقتضى الترتيب الطبيعى من الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر والاخس هو السلب والجزئية فمتى كانا أو أحدهما في مقدمتى القياس أوفى احداهما فتكون النتيجة تابعة له كما قيل

ان الزمان لتابع أرذاله تبع النتيجة للاخس الارذل

(مبحث فى القياس الاستثنائى)

ينقسم الاستثنائى الى اتصالى وانفصالى أما الاتصالى فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية متصلة ولا ينتج الا اذا استثنيت فيه وضع المقدم ورفع التالى دون العكس فاذا استثنيت فيه وضع المقدم أى اثباته ينتج وضع التالى أى اثباته نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود واذا استثنيت فيه رفع التالى أى نفيه ينتج رفع المقدم أى نفيه كما اذا قلنا في المثال لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة وأما اذا استثنيت رفع المقدم فلا ينتج رفع التالى اطرادا

نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج أنه ليس بحيوان لان الانسان أخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم واذا استثنيت وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم كما اذا قلت في المثال لكنه حيوان فلا ينتج أنه انسان لان الحيوان أعم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وأما الاستثنائي الانفصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية منفصلة وهي اما مانعة جمع وخلو أو مانعة جمع فقط أو مانعة خلو فقط فان كانت الاولى فاستثناء وضع أي واحد من جزئيها ينتج رفع الآخر نحو اما أن يكون العدد زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج فليس بفرد أو لكنه فرد ينتج فليس بزوج ورفع أي واحد منهما ينتج وضع الآخر كما اذا قلت في المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج وان كانت الثانية فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر نحو اما أن يكون هذا أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج فليس باسود أو لكنه أسود ينتج فليس أبيض وان كانت الثالثة فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر نحو اما أن يكون هذا في البحر أو لا يغرق لكنه ليس في البحر ينتج فهو لا يغرق أو لكنه يغرق ينتج فهو في البحر

(شروط الاستثنائي)

ويشترط لانتاج هذا القياس ثلاثة شروط الاول ان تكون الشرطية موجبة لان السالبة تسلب العناد أو اللزوم فلا يكون بين طرفيها اتصال ولا انفصال واذا لم يكن بين طرفيها ما ذكر لم يلزم من

وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه الشرط الثاني أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية لان الاتفاقية تستلزم الدور لان العلم بالاتفاقية يتوقف على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به على العلم بها لزم الدور والشرط الثالث أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية والا لاحتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الاوقات والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم اثبات أحد جزئي الشرطية او نفيه اثبوت الآخر أو انتفائه الا إذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه

(مبحث لواحق القياس)

مما يلحق بالقياس المنطقي الاستقراء والتمثيل وعدا من لواحق القياس لأنهما لا يفيدان اليقين بل الظن ولأنهما خارجان عن تعريف القياس المنطقي بسبب عدم لزوم النتيجة فيهما عند التسليم

أما الاستقراء فهو تصفح الجزئيات لاثبات حكمها الكليها وينقسم الى قسمين تام وناقص فالاستقراء التام هو المبني على تصفح جميع الجزئيات لكونها مضبوطة والحكم عليها بحكم واثبات حكمها للكلي والاستقراء بهذا المعنى ليس من لواحق القياس المنطقي بل داخل فيه لافادة اليقين ولزوم النتيجة له بعد تسليم مقدمتيه ومعنى استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بالاستقراء وهو تتبع الجزئيات ويسمى قياسا مقسما لان الحكم على الكلي ما جاء الا بعد تقسيم الموضوع الى جميع اقسامه نحو الكلمة قول مفرد فهذا الحكم مبني على تتبع جميع

أقسام الكلمة والحكم على كل قسم منها بانه قول مفرد ويرد الى صورة القياس المنطقي بأن تقول الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل إسم أو فعل أو حرف قول مفرد فالكلمة قول مفرد ونحو العنصر اما ماء أو نار أو تراب أو هواء وكل واحد منها متحيز فالعنصر متحيز * والاستقراء الناقص هو المبني على اجراء الحكم على الكلي لوجوده في أكثر الجزئيات نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ يكون حكمه مخالفا لما استقرئ كالتمساح في المثال المذكور ويرد الى صورة القياس بان تقول كل حيوان اما انسان أو بهائم أو سباع وكل واحد منها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وعدم اللزوم انما جاء من الصغرى لعدم حصر افراد الحيوان فيها بخلاف التام فان الصغرى فيه حصرت جميع افراده ويظهر أن كلا منهما يسمى استقراء أو مقسما ولكن الاصطلاح خص اسم المقسم بالتام والاستقراء بالناقص للفرق بينهما والمقصود هنا الناقص لا التام كما علمت

وأما التمثيل فهو المفيد مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت ذلك الحكم في الجزئي الاول كقولنا النبيذ كالخمر في الاسكار فعلة الحرمة في الخمر هي الاسكار وهي موجودة في النبيذ ودليل التمثيل عندهم اما الدوران أي استلزام الشيء لغيره وجودا وعدما فان الاسكار في المثال علة الحرمة فهي دائرة مع الاسكار وجودا وعدما فان وجدت

فيه كما في الخمر وجدت الحرمة فهو حرام كالخمر وان عدمت فيه كما في سائر المائعات غير الخمر والنبيذ عدمت الحرمة أو الترديد بان يردد في أوصاف الجزئي المشبه به لاثبات الحكم حتى يثبت الوصف الذي يصلح علة للحكم وينفي ما عداه كما اذا قلت العلة في حرمة الخمر اما الاسكار أو السيلان والثاني باطل لان الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول ويرد التمثيل الى صورة قياس هكذا النبيذ مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فالجزئي الاول أصغر والثاني مشبه به والحكم أكبر والمعنى المشترك بينهما أوسط والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب لان الاصغر غائب والمشبه به شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من قياس أي الحاق جزئي بجزئي ويسمون الاصغر فرعا والمشبه به أصلا لابتناء الاصغر عليه في ثبوت الحكم والاكبر حكما والاوسط جامعا وعلة وانما لم يفد اليقين لان دليليه المذكورين ضعيفان أما الاول فلان استلزام الشيء لشيء ودوران معه وجودا وعدما في بعض الصور لا يفيد العلية لجواز وصف آخر يكون هو العلة ولان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي صار ومستلزم للمعلول مع انه ليس بعلة وأما الثاني فلان الترديد غير حاصر فيجوز أن تكون العلة غير ما ذكر على فرض تسليم صحة الحصر لا يلزم أن تكون العلة في الاصل علة في الفرع لجواز أن تكون خصوصية الاصل شرطا للعلية أو خصوصية الفرع مانعا منها فلا يفيد اليقين الا اذا ثبتت علية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا والفرع

مانعا لكن ثبوتها من الصغرى بمكان

ومن لواحق القياس أيضا القياس المركب وهو ما تركب من أكثر من مقدمتين وينقسم الى مفصول النتائج وموصولها فمفصولها هو الذى لم تذكر فيه النتيجة نحو كل ماش بالقوة ليلا نباش وكل نباش سارق وكل سارق تقطع يده شرعا وكل من تقطع يده شرعا جان وكل جان عاص وهكذا وموصولها هو الذى ذكرت فيه النتيجة ثم اخذت وجعلت مقدمة تركب مع أخرى وهكذا نحو كل ماش ليلا بالقوة نباش وكل نباش سارق فكل ماش ليلا بالقوة سارق وكل سارق تقطع يده فكل ماش ليلا بالقوة تقطع يده وكل من تقطع يده جان فكل ماش ليلا بالقوة جان الخ

(خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته)

كما انقسم القياس باعتبار صورته الى الاشكال الاربعة المتقدمة ينقسم أيضا باعتبار مادته وقضاياه التى يتركب منها الى خمسة أقسام تسمى حججا وهى البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة ولنلمع ببعض ما يتعلق بها فنقول

(البرهان)

البرهان هو ما يتألف من مقدمات يقينية تفيد اليقين واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير ممكن الزوال والمقدمات اليقينية قسمان اما ضروريات واما نظريات فالضروريات ست أوليات ومشاهدات ووجدانيات وتجريبيات وحدسيات ومتواترات

فالاوليات هي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين بدون توقف على أمر آخر سواء كان التصور المذكور بديهيا نحو الاثنان ضعف الواحد والواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء والجزء أقل من الكل أو نظريا نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجح وقد يتوقف الحكم فيها بعد تصور الطرفين على أمر آخر وذلك غير معتبر لانه لا يكون الا لنقصان الغريزة كما في البله والصبيان أو لتدنس الفطرة كما في بعض العوام والجهلة ومنها القضايا التي قياساتها معها وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الذهن نحو الاربعة زوج فانها متوقفة على قياس وهو الاربعة منقسمة بمتساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج * والمشاهدات هي المحسوسات التي تدرك بالحس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة * والوجدانيات هي التي تدرك بالحس الباطن كقولنا لكل انسان جوع وألم وخوف الخ * والتجربيات هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة نحو السقمونيا مسهلة للصفراء والملح الانكليزي مسهل ورآسة الجهلة شقاء الكملة * والحدسيات بفتح الحاء هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة كالتجربيات الا أن السبب في التجربيات معلوم السببية مجهول الماهية وفي الحدسيات معلوم الوجهين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم مبني على تكرار مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدث هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب

* والمتواترات هي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب كقولنا بغداد في العراق ومكة في الحجاز ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي أتي بقرآن عربي هذه هي الضروريات الست وأما النظريات فهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة النظر والاستدلال كقولنا العالم حادث فالحكم بحدوث العالم نظري لانه مكتسب من النظر والاستدلال بان تقول في دليله العالم متغير وكل متغير حادث فنتيجة هذا القياس يقينية لانها مكتسبة بوجه قطعي فاذا ركب القياس من مثل هذه النتيجة كان برهانيا وغير اليقينيات أيضا ست مشهورات ومسلمات ومقبولات ومظنونات ومخيلات ووهميات ويتركب منها ما عدا البرهان من بقية أقسام القياس على ما نذكره فنقول

(الجدل)

الجدل هو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة فالاولى هي التي اشتهرت بين الناس قاطبة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو اشتهرت بين الاكثر نحو الاله واحد أو بين طائفة مخصوصة نحو الفاعل مرفوع ولكل قوم مشهورات بحسب عوائدهم وصنائعهم كقبح الذبح عند الهند وحسن الشر عند ارباب الامزجة الشديدة وحسن العفو واللين عند أرباب الامزجة الرقيقة وحسن ما جرت به عادات اهل البلد وقبح خلافه وان كان في الواقع بالعكس والثانية هي القضايا التي تسلم عند الخصم سواء كانت مسلمة عند غيره أيضا أم لا كمسائل أصول الفقه عند الفقراء فاذا قال الفقيه تجب الزكاة في حلي البالغة لقوله

عليه الصلاة والسلام في الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا يكون حجة نقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد ان نؤخذ هينا مسلما والغرض من الجدل الزام القاصر عن ادراك مقدمات البرهان

الخطابة

الخطابة هي ما تألف من مقدمات مقبولة ومظنونة فالاولى هي المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم أو ولي أو حكيم أو سياسي كل في موضوعه ومن ذلك خطابة المساجد والمحافل والغرض منه ترغيب الناس فيما يفهم من تهذيب الاخلاق وكل مايجلب السعادة في الدين والدنيا وتحذيرهم مما يضر بسعادتهم

الشعر

القياس الشعري هو ما تألف من المخيلات التي تخيل للنفس ما تتأثر به قبضاً أو بسطاً فتنفر أو ترغب وتصير مبدأ فعل أو ترك أو رضا أو سخط أو اقدام على اللذات أو على المضرات التي مستلذة اياها كما يقع من تأثير الاشعار عند الحروب وكما يحصل من الاستماحة والاستعطاف في النفس عند الانشاد لان النفس أطوع الى التخيل منها الى التصديق لانه أغرب وألذ لالفها به سواء كانت المخيلات صادقة أو كاذبة مسلمة أو غير مسلمة * وأسباب التخيل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ كالتحسينات اللفظية نحو الخمر ياقوتة سيالة فان هذا يخيل للنفس عظم الخمرة وحسنها لترغب فيها وبعضها بالمعنى نحو العسل مرة مقيئة فان هذا يخيل لها قبح العسل فتنفر منه والغرض منه انفعال النفس

بالترغيب أو الترهيب وليس الوزن شرطا فيه لان الكلام في الشعر اليوناني حيث ان الواضع للمنطق ارسطو اليوناني وانما تزداد النفس به تأثيرا وانفعالا ان كان موزونا مترنما به بالاصوات الملذة كما هو مشاهد لدى أرقة الطباع من التواجد والانفعال عند سماع المغنيين بل تأثير حسن الصوت في البهائم أمر مشاهد فلتنظر الجمال وسيرها عندما يحدوها الحادي طيب الصوت والصبي لدى البكاء يسكته الغناء ويذهب عنه العناء وفي ثروة المغنيين في الامصار والاقطار وجلالة شأنهم ودلالهم على ذوي الوجاهة مايغنيك عن الاستدلال

لاتلمني ان السماع يقيت ... وهو يحيي بطيبه ويميت

وكذلك ماتشاهده من استعانة أهل الصناعات الشاقة بالتغني وما نسمعه عن العرب عند الحروب من تشجيعها بالغناء والتهليل بالاشعار حتى يوجبها ذلك لان تلقى نفسها في المهالك فلا تبالي بمواقع السيوف ولا تخشى بوارق الحتوف ومن أراد الوقوف على تأثير الغناء وحسن الصوت في النفوس فليه بكتاب الاغاني لابي الفرج الاصبهاني يرى العجب العجاب في هذا الباب

من كل معنى لطيف أحتسي قدحا ... وكل ساجعة في الكون تطربني

ومن لم يؤثر برقيق الاشعار المرددة بلسان الاوتار في جنات من الاشجار تجري تحتها الانهار فهو من فلتات الطبائع وملحقات الجماد

السفسطة

القياس السفسطي هو مايتألف من المقدمات الوهمية أو المشبهة

أما الوهميات فهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في المعقولات الصرفة نحو كل موجود محسوس وكل محسوس مشار اليه فكل موجود مشار اليه فهذا من حكم الوهم وهو كاذب لان المجردات موجودة ولا يشار اليها لكونها غير محسوسة والمشار اليه لا يكون الا محسوسا ونحو قولك الميت جماد وكل جماد يخاف منه فالميت يخاف منه والدليل على كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات الواضحة الانتاج ولكن ينازعه في النتيجة كما في المثال وذلك لان النفس مسخرة لاحكام الوهم حتى ان أحكام الوهميات ربما لا تتميز عندها من الاوليات ولو لا دفع العقل والشرع وتكذيبهما أحكام الوهم لاستحكم التياطها بالاوليات وسبب ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية واستيلاء الوهم على العقل وتسخيره اياه حتى يظن بل يتيقن ان الكواذب ضرورية الصدق فيستنتج منها التصديقات نحو الهواء ليس بمبصر وكلما ليس بمبصر فليس بجسم بل أبعاده خالية عن التمكن وربما ظنها متواترة كقول الروافض باستحقاق سيدنا علي الخلافة قبل وبالجملة فالتمييز بين أغلاط الوهم والاوليات عسر جدا لا يتيسر الا لمن أعطاه الله القلب السليم * والمخلص هو تجريد العقل عن الوهم والتفكر التام والنقض والاستدلال على خلافه والرجوع الى الحقائق الحكيمة والقواعد الشرعية وأما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق اما من حيث الصورة كقولنا لصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال فهذه صهال واما من حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس فهو

انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والغلط فيه من حيث أن موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس لشيء يصدق عليه انه انسان وفرس ويسمى القياس المركب من المشبهات مغالطة كما يسمي سفسطة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو مشاغبي وان لم يعرف الفساد فيما صنع فهو مغالط لنفسه

وسوفسطائي نسبة لسوف اسطا ومعني سوف الحكمة ومعني اسطا لتلبيس والتمويه فمعناه الحكمة الموهمة كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث وكقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن عرض ينتج ان الجوهر عرض وكقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس وكل ذلك سفسطة كاذبة لا نروج عند من استحضر قواعد الفن وشرائط الانتاج وما سوى البرهان من هذه الاقيسة لا يفيد إلا الظن وأما البرهان فهو العمدة في مناظرة الرجال والحجة في افحام الاخصام فعليه مدار المحاورة وبه تمام المناظرة

قال مؤلفه رحمه الله ونفع به ما كنت لاقتحم هذه المفاوز مع وعرة مسالكها وروعة سالكها لو لا سادة من اخوان الصفا بالمدارس نبهوا الي في تعليم فن المنطق فبادرت الى الاجابة شاكرا لقوله عليه السلام (لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم) قياما بما توجبه علينا الانسانية وتخاطبنا به الاوضاع الشرعية يدأني

رأيته السير على نهج الازهريين في أساليب التعليم ربما يكمل مدارسهم ويقل عزائمهم فآثرت ان أملي عليهم ما يحضرني من قواعد الفن على هيئة المحاورة رغبة في الاقبال على العمل ورغبة عن السآمة والملال وهم يكتبونه عني درسا درسا وبعد التمام تصفحته تحريراً وتنقيحا وعرضته على الكتب المعول عليها في الفن فاذا هي نقلة الناشد وروضة الوائد قد زاحم صحائف الحكماء وأسفر عن مناضلة أسفار الفضلا لا طويلا عملا ولا مختصرا مخلا وكان بين ذلك قواما تم اطلع عليه بعض الافاضل من رجال المحاكم المجبولين على حب العلوم ونشرها وكلفنا بطبعه نشرا للفضيلة وتعميما للفائدة فحاولت التفصي عن هذه الخطة علما بان من ألف فقد استهدف خصوصا من غريمه الدهر الذي لا تغمض جفونه ولا تغض رقباؤه وعيونه فلما أبي الا الاجابة لما قصد أذعنا لقصده معولين على رعاية ذي الفيض والجود فما هل طبعه حتى تم بدره فلحضرات الجميع منا ألسنة رطبة بالثناء وأكف مرفوعة بالضراعة والدعاء والحمد لمبدأ الجود والايجاد والصلاة على خاتم ذوي الهدي والارشاد وعلى آله صحابته المستعصمين بهدية وعصمته آمين

﴿ تم ﴾